

آراء حول الاستجابة الدولية لمشكلة الطوارئ في دارفور

روبرت كوين

ولم يبدأ المجتمع الدولي إلا في العقد الأخير من القرن العشرين بالمشاركة في محاولة مساعدة وحماية المهجرين العرضة للخطر في بلادهم.

وما تزال محاولات التدخل الدولي لحماية الأشخاص النازحين داخليا تعتمد على كل حالة بحالتها، وما تزال هذه المحاولات في طور الحضانة، وهناك حاليا منصب لممثل الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون حقوق الإنسان للأشخاص النازحين داخليا - وهو منصب تطوعي، كما يوجد مكتب صغير

والسبب الثاني لعدم وجود استجابة واسعة هو غياب الأدوات والبنى اللازمة للمجتمع الدولي للتعامل مع الأزمات الداخلية، وباستثناء اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والممنوعة غالبا من الدخول إلى مناطق النزاع الداخلي، فلا يوجد أي آلية دولية جاهزة لحماية المدنيين الذين يعيشون ظروف العنف ضمن بلادهم.

ومع ذلك يموت المئات يوميا في دارفور نتيجة المجاعة والأمراض والعنف. ومع استمرار العنف بين قوات المتمردين وقوات الحكومة يزداد عدد الأشخاص المجبرين على مغادرة منازلهم والذين ينضمون بالتالي إلى صفوف النازحين والبالغ عددهم حاليا ٢,٤ مليون، واللجوء والبالغ عددهم ٢٠٠ ألف لاجئ. وما تزال حملات الحكومة العسكرية جماعات المزارعين من الإفريقيين السود، وعلى مخيمات النازحين بمساعدة مليشيا الجنجويد. بالإضافة إلى استمرار عملية اغتصاب النساء والفتيات عند خروجهن للبحث عن خشب لإشعار النار خارج هذه المخيمات، بينما يعتمد أولئك القاطنون داخل المخيمات على المعونات الدولية اعتمادا تاما.

ومن الواضح أن إدراج القضية على جدول الأعمال الدولية لم يؤدي إلى اتخاذ خطوات مفيدة لإنهاء القتال، ولا حتى معالجة حاجات أولئك الذين تم طردهم من أراضيهم. ما هي إذا أسباب هذه الاستجابات الدولية؟ وما هي العوامل الإيجابية التي يمكننا تحديدها التي يمكن الاستفادة منها للاستجابة لهذا الوضع ولأي أوضاع طوارئ ممكنة في المستقبل؟

وأحد أسباب صعوبة التعامل مع مشكلة دارفور بالنسبة للمجتمع الدولي هو أن استعمال حكومة ما للبطش والوحشية لمواجهة تمرد الأقليات العرقية التي تسعى للحصول على استقلالية أكبر لا يقتصر على السودان وحده، حيث تستمر حكومات عديدة على الحروب الوحشية ضد مجموعات معينة من شعوبها لضمان سيطرة مجموعة عرقية ما على الآخرين. فعلى سبيل المثال قام الاتحاد الروسي بتطبيق سياسة الأرض المحروقة ضد جمهورية الشيشان، وكعضو دائم في مجلس الأمن حامل لحق الاعتراض (الفيتو)، فقد عارض الاتحاد الروسي أي ضغط سياسي أو عقوبات ضد الحكومة السودانية خوفا من إمكانية خلق أسبقية في مجلس الأمن.

أم نازحة وابنتها من النازحين عند عودتهما من جمع الحطب خارج مخيم مانجورا في دارفور



باستجابة دولية ضعيفة، وقد استغرق الأمر أكثر من سنة حتى نجح مجلس الأمن الدولي في تبني قرار بشأن دارفور، حيث تم التوصل إلى قرار في تموز/يوليو ٢٠٠٤، ولم يتم فرض أية عقوبات من أي نوع حتى مارس/أذار ٢٠٠٥ رغم فشل السودان في إيقاف الهجمات على المدنيين، وفي نزاع سلاح ومعاقبة الجنجويد، كما أضعف امتناع الصين والجزائر والباكستان وروسيا عن التصويب من سلطة هذا القرار.

ورغم ذلك، فقد نجم عن هذه الأزمة بعض النقاط الإيجابية، حيث يتسبب الضغط الدبلوماسي، عند تطبيقه، ببعض النتائج. فقد أدت زيارات الأمين العام كوفي أنان، ووزير الخارجية كولن باول إلى دارفور في تموز/يوليو ٢٠٠٤ إلى رفع الحكومة السودانية القيود على المنظمات الإنسانية، مما سمح لها بالوصول إلى حوالي مليون نازح داخلي (وما يزال هناك ٥٠٠ ألف لا يمكنهم الوصول لهم). كما سمحت الحكومة بدخول مراقبي حقوق الإنسان الدوليين، وفريق من الأمم المتحدة للتحقيق في وقوع عمليات إبادة جماعية. ومن أبرز ما نجم عن الجهود الدبلوماسية كان استئناف المحادثات مع متمرد دارفور، تحت رعاية الاتحاد الإفريقي.

كما يمكن للدور الذي لعبه الاتحاد الإفريقي، إذا تم تطوير لتحقيق كل إمكانياته، أن يبشر بالخلاص، حيث تقدم الاتحاد الإفريقي، في غياب رغبة المجتمع الدولي في القيام بأي عمل، وحاول الحد من العنف في منطقته. وبعد مفاوضات وقف إطلاق النار بين متمرد دارفور والحكومة، قام الاتحاد الإفريقي بنشر المئات من المراقبين لمتابعة الوقف، وعند استمرار القتال، قام الاتحاد الإفريقي بنشر قوات حفظ سلام مسلحة لحماية المراقبين، ثم قام بزيادة عددها لإرسالها ولتوسيع مهمتها بحيث يمكن لأفراد الشرطة فيها وللقوات بتوفير حماية إضافية وأمن في مخيمات النازحين وأثناء عودة النازحين، ولحماية المدنيين «العرضة للتهديد الوشيك»^١. بل وحتى أعلن رئيس رواندا، بول كاغامي علناً أن قوات رواندا لن تلعب دور المتفرج في حال تعرض المدنيين للهجوم.

لكن في الوقت نفسه، لم تلعب قوات الاتحاد الإفريقي إلا دوراً ضئيلاً في حماية النازحين بسبب اعتراض الحكومة السودانية لدور الحماية الذي يود الاتحاد الإفريقي لعبه، كما لم يؤمن الاتحاد الإفريقي الموارد اللازمة لموظفي أداء عملهم، حيث لم يتمكن إلا من إرسال ٢٣٠٠ مراقب، وجندي وشرطي إلى دارفور. وحتى الـ ٧٧٠٠ المخطط إرساله لا يشكلون إلا عدداً ضئيلاً مقارنة بحجم المنطقة، كما لا تمتلك المنظمة إلا بعض الطائرات

التصويت على قرارات هددت باتخاذ عقوبات ضد السودان في مجلس الأمن، خصوصاً في القرارات المتعلقة بقطاع النفط، كما هددت باستعمال حق الرفض (الفيتو) ضد أي قرار شديد اللهجة.

وللولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أسبابهم الخاصة لتجنب أي مواجهة مع السودان، رغم أن الأولى هي من بدأت إجراءات اتخاذ خطوات ضد السودان في مجلس الأمن، وتخشى الحكومات الغربية أن زيادة الضغط على الحكومة السودانية بخصوص مسألة دارفور قد يتسبب في تعريض عملية وضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية السلام بين الشمال والجنوب. وقد بذلت الولايات المتحدة جهداً كبيراً في عملية السلام ولم ترغب في منح السودان أي عذر للانسحاب منها، وقد لعبت السودان هذه الورقة بمهارة عن طريق الموافقة على احراز تقدم في عملية السلام بين الشمال والجنوب مقابل تدخل محدود في دارفور.

يمكن للدور يلعبه الاتحاد الإفريقي أن يبشر بالخلاص.

والعائق الآخر لأي عمل قيم هو وضع إفريقيا الثانوي نفسه، وكما نوه مراقبان أمريكيان فإن النظام الدولي «غير متين في الأمور المتعلقة بإفريقيا»^٢، وإجمالاً، لا تعتبر الحكومات الغربية من مصلحتها الوطنية أو الاستراتيجية القيام بأي خطوات سياسية، أو اقتصادية أو عسكرية لمنع القتل في القارة الإفريقية. ورغم استعدادها الدائم لإدانة الأعمال الوحشية وتوفير معونة إنسانية سخية، إلا أنها تعتبر كلفة التورط لمنع القتل عالية جداً.

وأخيراً، لعب غزو الولايات المتحدة للعرق دوراً كبيراً في هذا الشأن، فرغم أن الحرب لم تبدأ لأسباب إنسانية، أو بسبب حقوق الإنسان، إلا أن إدارة بوش لجأت لموضوع حقوق الإنسان ومنطق الإنسانية عندما لم تنجح في العثور على أسلحة الدمار الشامل. وأدى هذا إلى شك في نواياها عندما أبدت اهتمامها بدارفور مثيرة تكهنات بنية الولايات المتحدة لغزو بلد إسلامي آخر مما أدى بدوره إلى خلق معارضة دولية، خصوصاً من قبل العالم العربي والإسلامي. كما أضعف ما قامت به الولايات المتحدة في العراق عمليات التدخل الإنسانية لحماية المدنيين في دارفور، حتى عند تدهور الوضع هناك إلى درجة كان يجب عندها اعتبار مسألة التدخل الإنساني حلاً ممكناً.

لقد ساهمت كل هذه العوامل في التسبب

يعني بشؤون النزوح الداخلي ضمن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – وهو كيان لا يعني بشؤون العمليات. وعلى الواقع بدأت المؤسسات الإنسانية الدولية والمنظمات اللائحة بشكل متزايد بتأمين عون مادي للأشخاص النازحين داخلياً، لكن بدون تأمين حماية كافية لأنهم الجسدي ولحقوق الإنسان^١. ففي دارفور يتكون الوجود الدولي لأغراض حماية الحماية من ثلاث موظفي حماية من اليونسيف، وحوالي ٢٦ من المفوضية العامة لشؤون اللاجئين، وحوالي ١٦ من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان^٢، بالإضافة إلى جهود (أوتشا) لخلق مجموعة عمل لشؤون الحماية – وهؤلاء كلهم لمنطقة تعادل مساحتها مساحة فرنسا. وبينما يطالب مجلس الأمن الحكومات بالسماح لأفراد المنظمات الإنسانية لمساعدة الأفراد داخل دولهم، بما فيها حالة دارفور، إلا أنه لم يسمح إلا في عدد محدود من الحالات باستعمال القوة لتأمين الحماية للنازحين داخلياً وغيرهم من المدنيين.

وإجمالاً، يمكن الاعتماد على المجتمع الدولي للاستجابة إلى المجاعات أو الكوارث الطبيعية.

لكن الاستجابة الدولية لأمر مثل الإبادة الجماعية، أو المجازر الكبيرة أو التطهير العرقي، كما هو الوضع في دارفور، تعتمد على مدى اعتبار الدول للتدخل ذا قيمة لها عند أخذ المخاطر بعين الاعتبار. وقد يتحدث الأمين العام للأمم المتحدة عن «تطوير وضع دولي لصالح التدخل لحماية المدنيين من المذابح الجماعية»^٣، كما تحدث فريق عالي المستوى في الأمم المتحدة مؤخراً عن «المسؤولية الدولية للحماية»^٤، لكن لا يوجد أي وسيلة دولية آلية لممارسة الضغط الدبلوماسي والاقتصادي لمنع أي إبادة جماعية أو مجازر وشيكة. كما لا يوجد أي آلية دولية لإلزام تطبيق التوصيات – قوات شرطة، أو قوات تدخل سريع، على استعداد للتدخل السريع لحماية الأشخاص النازحين داخلياً في المخيمات أو في طريق عودتهم إلى بيوتهم.

والعائق الثالث الذي يمنع القيام بأي تدخل متأصل في المصالح السياسية والاقتصادية لدول مجلس الأمن الدولي، فقد عملت كل من الباكستان والجزائر والتي تتمتع بصلات سياسية قوية مع الحكومات العربية والإسلامية مثل السودان، على تأخير وإضعاف العمل الدولي في دارفور، وكذلك فعلت الصين لأسباب اقتصادية كونها المستثمر الأكبر في قطاع النفط السوداني حيث تملك الصين حصة ٤٠٪ من الأسهم في شراكة دولية تقوم بإنتاج النفط في السودان^٥. وقد امتنعت الصين عن

دارفور، ولتعارض أي مساعدات اقتصادية واستثمارات أو أي تخفيض للديون للسودان حتى يتم إنهاء الصراع والتهدج الذي يغلب على غرب السودان.

١. متوفر على الموقع:

www.preventgenocide.org/law/convention/text.htm

٢. أنظر المقابلة مع كيلين في الصفحة ٤ من هذا العدد، بالإضافة إلى تقرير: الحماية أو الإهمال: نحو توجه أكثر فعالية للأمم المتحدة لحماية الأشخاص النازحين داخليا.

أوتشا OCHA، ٢٠٠٤. الموقع: www.brook.edu/ftp/projects/idp/protection_survey.htm

٣. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذي تم تقديمه لمجلس الأمن بخصوص السودان. ١٤٠/٢٠٠٥/s، الصادر في الرابع من مارس ٢٠٠٥، الفقرة ٢٦.

٤. متوفر على الموقع:

www.un.org/News/Press/docs/1999/19990920.sgsm7136.htm

٥. عالم أكثر أمنا: مسؤوليتنا المشتركة، تقرير لجنة الأمين العام العليا حول التهديدات والتحديات والتغيرات التي تواجه الأمم المتحدة الصادر في ٢٠٠٤. الموقع:

www.un.org/secureworld

٦. بيتر غودمان: الصين تستثمر بشكل كبير في قطاع النفط السوداني، تم نشره في صحيفة واشنطن بوست في ديسمبر ٢٣ عام ٢٠٠٤. كما يمكن الاطلاع على الموقع التالي:

www.genocidewatch.org/SudanChinaInvestHavily23December2004.htm

٧. أنظر عدد نشرة الهجرة القسرية رقم ٢٢.

السيدة رحاب كمال، مساعدة في برنامج الحماية التابع لـ UNHCR أثناء حديثها مع امرأة نازحة من الماسيليت في مخيم الرياض للنازحين داخليا.

وفي الواقع، سيؤدي تطبيق الاتفاقية، في حال تطبيقها، إلى توجيه السودان نحو تشكيل مجتمع متعدد الأعراق والأجناس والأديان، وهو تطور هام إذا أخذنا بعين الاعتبار أن أكثر من ٥٠٪ من سكان السودان هم من الإفرقيين السود. ووفقا لفرانيسيس دينغ، الممثل السابق للأمين العام لشؤون الأشخاص النازحين داخليا، وهو نفسه سوداني من الجنوب، فإن: «الأقلية العربية-المسلمة قد صورت السودان على أنه بلد عربي مسلم، وهذا تشويه واضح للواقع، لا في البلد نفسه وحسب، وحتى للتشكيلة العرقية لأولئك الذين يعتبرون أنفسهم عربا». إن تمكين السودان من عكس واقع تنوعه يشكل إحدى الطرق الأكيدة لحل أزمة دارفور وإعادة النازحين إلى بيوتهم.

ولسوء الحظ يوضح العنف المستمر في دارفور أن طريق المجتمع الدولي طويلة قبل الوصول إلى نظام دولي لحماية الأشخاص المعرضة للعنف في بلادهم. ومع ذلك، يتوفر عناصر يمكن الاعتماد عليها لبناء هذا النظام، ويجب أن نبذل جهداً أكبر لتقوية الاتحاد الإفريقي ودعم دوره في الدعوة لتحقيق أمن وسلامة النازحين داخليا في القارة - وهي خطوة لا تستمد أهميتها من دارفور وحسب، بل من الـ ١٢ مليون نازح داخلي في إفريقيا. ويجب على الحكومات والمجتمعات المدنية في أنحاء العالم والتي لعبت دوراً هاماً في مسألة دارفور أن تدفع الآن لتوسيع اتفاقية السلام بين الشمال والجنوب لتشمل

والسيارات لنقل شرطتها وقواتها، بالإضافة إلى عدد غير كاف من معدات الاتصالات، والخيم، والأحذية العسكرية وغيرها من المعدات الأساسية. وتميل الدول الغربية وغيرها إلى المبالغة في قدرات الاتحاد الإفريقي بسبب عدم رغبتها في المشاركة بطريقة أكثر جدية، ومع ذلك، قاموا بالتعهد بتوفير الأموال وبتأمين النقل الجوي لقوات الاتحاد الإفريقي إلى دارفور - لكن ببطء. وتتمتع هذه التركيبة من المشاركة المحلية والدعم الدولي بإمكانية أن تصبح حلا دائما ممكنا للاستجابة للصراعات والنزوح في إفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، كانت الحكومة السودانية أكثر تقبلا لعملية تدخل من دول المنطقة بدلا من تدخل القوات الدولية.

والتطور الآخر الجدير بالذكر هو الاهتمام الذي تم إبدائه بالحلول السياسية للأزمة، فبينما يعتبر إيصال العون المادي الهدف الرئيسي للجهد الدولي في حالات الطوارئ الإنسانية، إلا أن الاهتمام تركز في هذه الأزمة على الظلم الكامن في صلب هذه الأزمة. وقد نجم عن الجهد الدولي الاتفاقي التي تم عقدها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بين الحكومة والقبائل الجنوبية السوداء مع تنازلات أخرى للمجموعات العرقية الأخرى، ويمكن بدون أي شك تمديدها كأساس للمفاوضات في دارفور، كما كان قائد جنوب السودان، جون غرنق، قد وعد بعد أن أصبح عضوا في الحكومة، أن يعارض سياسة الحكومة تجاه دارفور.

